المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المواجهة العربية وتحديات المشروع الصهيوني
اسم الكاتب: م.م. بدرية صالح عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2106
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المواجهة العربية وتحديات المشروع الصهيوني

المدرس المساعد

بدرية صالح عبد الله(*)

المقدمة:

هناك قاعدة في تجارب حركات التحرر الوطني، ودرجة هذه الحركات على العمل بها طويلا هي: التعلم من خبرة الصراع مع العدو، وبالذات النظر بعين فاحصة إلى مواطن القوة لديه (كما مواطن الضعف أيضا) لتحييد تأثيرات في الصراع أو الحد منها، وأساسا للاستفادة منها، وإتقان كيفية بناء أسبابها، وتنمية شروطها لديها هي الأخرى لتعديل توازن القوى بينها وبينه، ونحن اليوم أحـ ما نكون إلى توطين هذا في فكرنا السياسي (الوطني والقومي)، ونحن نعيش في مناخ هزيمة تاريخية مروعة قبالة المشروع الصهيوني، حيث نشهد أعلى تجلياتها في استسلام الحركة الوطنية الفلسطينية، إلا بقايا دفاعية منها قبالة العدو، وفي انهيار حركات التحرر الوطني العربية، وفي انصياع الوضع العربي الرسمي لاملاءات الدولة اليهودية وهي جميعها ما يعبر عنه نجاح الكيان الصهيوني في انتزاع اعتراف فلسطيني– عربي، بدءا من توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل في السبعينات حتى يومنا هذا، وما حققه من اختراقات اقتصادية مع بعض الأنظمة العربية، وتوقيع الطرف الفلسطيني إتفاقيات التسوية مع الطرف الإسرائيلي كلها تعطي الشرعية لوجوده.

إذا هي حقيقة ثقيلة، بل بمعنى آخر مخجلة، وخاصة عندما نبدأ بطرح الأسئلة التقويمية لواقع الفارق في الجاهزية، وموارد القوة بين العرب، وبين العدو الصهيوني بعدها مدخل منهجي نحو بناء إدراك متماسك للأسباب التي صنعت له الغلبة والتفوق وهيأت لنا الخسارة والإخفاقات. إذ أن هذا البحث يحاول أن يوضح ماهية أسباب الهزائم والإخفاقات التي مني بها العرب في تاريخ الصراع مقابل أسباب نجاح المشروع، الصهيوني في إقامة الكيان الإسرائيلي، وهل يمكن تعميق إخفاقات هذا المشروع والاستفادة منها في إدارة الصراع؟.

وللجواب عن تلك الأسئلة، تتطلب الدراسة تحليل حالة توازن القوى الإقليمية السائد في المنطقة العربية في سياق الصراع العربي– الإسرائيلي وذلك عن طريق القيام بقياس قوة الأطراف الفاعلة في هذا الصراع على الجانب العربي مقارنا بالجانب الإسرائيلي، واثر التغير الحادث في النظام الدولي في التسعينات حتى تسيطر دولة واحدة على هذا النظام وفي الولايات المتحدة الأمريكية في مسارات الصراع العربي– الإسرائيلي.

لذلك سنقوم باستعراض عوامل قياس قوة الدولة، ومع تحليل للنظام الشرق أوسطي معاً؟ وهما يسهمان في تفسير العلاقة بين موازين القوى، واحتمالات استمرار الصراع أو التعاون مع الصراع العربي– الإسرائيلي.

وقد إقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى:–

- المقدمة.
- المحور الأول:– العوامل المادية.
- المحور الثاني:– العوامل المعنوية.
- المحور الثالث:– رؤية مستقبلية للصراع العربي– الإسرائيلي.
- الخاتمة.
- المصادر.

المحـور الأول

العوامـل الماديـة

إن الدول الفاعلة في إدارة الصراع العربي– الإسرائيلي، هي: الطرف العربي ويشمل: دول المواجهة التي لها حدود مباشرة مع الكيان الصهيوني، وغير المواجهة والطرف الإسرائيلي.

(*) مركز الدراسات الفلسطينية–جامعة بغداد.

وتنقسم العوامل المادية إلى أربعة عناصر هي القدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والقدرة الاتصالية، القدرة الحيوية وفي ما يلي سوف نتناول كل عنصر من هذه العناصر :

أولا: القدرة الاقتصادية:- للقدرة الاقتصادية صلة ارتباط شديدة بالجاهزية في صراع تأريخي طويل الأمد من نوع الصراع العربي- الصهيوني، إذ لا يتعلق الأمر في هذه الصلة بالحاجة إلى بناء اقتصاد حرب، أو اقتصاد قادر على التكيف مع أوضاع الحرب، على ما في ذلك الأمر من أهمية فائقة فقط، بل وحيوية، وإنما يتعلق في المقام الأول بالحاجة إلى إرساء أسس بنية اقتصادية إنتاجية قادرة على إشباع الحاجات وتوفير الأمن الغذائي لمجتمع يعيش أوضاع الحرب كالمجتمع العربي قد لا يكون في حيز الإمكان في الأمد القريب بناء اقتصاد إنتاجي عربي قوي يتردد بفوائضه القدرة الدفاعية الإستراتيجية، ويحدث في وضعها الفني (التقني) نقلة نوعية، وذلك بسبب الفجوة الرهيبة بين الموارد والسكان، وبسبب هشاشة البنى التحتية الصناعية في البلاد العربية غير انه ما من شيء يبرر الفشل في التحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي في بلاد غنية بالموارد المائية، وبالمناطق الخصبة، وبالقوى العاملة في المجال الزراعي، (حيث تمثل طبقة الفلاحين أوسع طبقة اجتماعية في التكوين الاجتماعي العربي)، ثم تنمية الموارد المالية القابلة للتوظيف في مشروعات زراعية، وفي مشروعات الصناعات الغذائية ويكتسب التشديد على الأهمية الحيوية لعملية التنمية الاقتصادية في ميدان الغذاء قيمته من الأهمية الإستراتيجية للأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي إجمالا في مضمار تحقيق الأمن القومي[1]، إذ أن الأمن القومي ليس هو جيش قوي يدافع عن الوطن والحدود فقط، بل هو أيضا اقتصاد قوي يشبع الحاجات الاجتماعية ويحمي السيادة الوطنية من ابتزاز الغني للفقير، ويدافع عن استقلالية القرار السياسي الوطني، لقد سقطت دول عظمى مثل: الاتحاد السوفيتي حين عجزت عن تحقيق امن اقتصادي وغذائي لشعوبها على الرغم من قدرتها العسكرية الضاربة التي كانت تستطيع بها حماية حدودها، وحدود معسكرها الاشتراكي بل أمن حلفائها في العالم فهذه اليابان وألمانيا تستطيعان اليوم غزو العالم اقتصاديا[2]، وتأمين سيادتهما، وتنمية هيبتها الدولية، حتى دون أن يكون لدى أية منها جيش قوي يدافع عن حدودها[3].

ويمكن قياس القدرة الاقتصادية عن طريق عدة عناصر فرعية وبعض المؤشرات الدالة عليها وحددت هذه العناصر الفرعية بثلاثة عشر عنصرا، عنصرا وهي[4]:

:- حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- القاعدة الصناعية.
- معدل النمو السنوي للإنتاج.
- حجم إنتاج مصادر الطاقة (بترول، وغاز).
- حجم احتياطي مصادر الطاقة (البترول، وغاز).
- المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد منه.
- نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان.
- حجم الأراضي الصالحة للزراعة.
- المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد.
- متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب.
- حجم إنتاج المعادن الإستراتيجية.
- حجم الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من المساحة المزروعة.

وعن طريق وزن عناصر القدرة الاقتصادية على وفق ما تم عرضه فيمكن استخلاص ما يلي إن إسرائيل تحتل المركز الثالث في القدرة الاقتصادية، كما تحتل المركز الأول في عنصر واحد فقط هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يصل إلى ضعف اكبر دولة عربية تقريبا وهي السعودية ( ) دولار سنويا للفرد في إسرائيل، كما تحتل المركز الثاني في أربعة عناصر هي: (حجم الناتج المحلي الإجمالي، والقاعدة الصناعية، ومعدل نمو السنوي للإنتاج، ومعدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة ونصيب الفرد منه).

---

[1] - **جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي- الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،** .

[2] - **منير الحمش، النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد( ) /) / - / .**

[3] - **بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التحديات الشرق اوسطية الجديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،** ---.

[4] - **جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص** / .

وكما هو معروف، فإن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى هذا الحد الذي يفوق الدول الكبرى في العالم، إذ يؤكد ارتفاع مستوى المعيشة، وكذلك قوة عناصر التميز في القدرة الاقتصادية محل القياس، وبالنظر إلى التفوق في عنصر المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة، فإن ذلك يؤكد مدى القدرة الصناعية من جانب ودرجة الرفاهية من جانب آخر التي تأكدت في ارتفاع نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالا فإن الاقتصاد الإسرائيلي يتسم بعدم اعتماده على عناصر إستراتيجية (البترول، والغاز) ما يمنحه قوة مستديمة، ويقلل من تعرضه لمخاطر فجائية أو تأثير عوامل خارجية مثلما يحدث للدول النفطية عموما[5]. وقد يكون لعوامل داخلية، مثل: الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي تفجرت في أيلول/ والتي أثرت في الاقتصاد الإسرائيلي، وتعرض إلى هزات، وآثار سلبية أكثر من العوامل الخارجية.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد العربي، فإنه يعيش حالة تخلف شديد، حيث تمركز أكثرية الاقتصاديات العربية حول النفط العربي، الأمر الذي أدى إلى تقوية النزعة إلى الاستبداد والاستهلاك على حساب الإنتاج المحلي. كما أن بعض شروط الإنتاج تقع في الوطن العربي تحت سيطرة أطراف إقليمية ودولية تقوم بابتزاز البلدان العربية وربما تكون المياه هنا من العوامل التي تهدد الأمن الداخلي للبلدان العربية، كذلك بقي العمل الاقتصادي العربي دون المستوى المطلوب وبقيت العوامل السياسية تتحكم وتعيق قيام أي عمل جدي بين الدول العربية بهدف تدعيم العمل الاقتصادي المشترك ويخلق قاعدة اقتصادية عربية واحدة، وقد وقف الغرب والصهاينة باستمرار ضد أي تقارب عربي اقتصادي أو سياسي أو عسكري والعمل على إعاقة قيام تعاون أو تنسيق أو تقارب اقتصادي حقيقي مما اضعف النظام العربي الإقليمي وجعله هشا قابل للانكسار في أية لحظة كما حصل في حرب الخليج الثانية.

وقد واجه النظام العربي الإقليمي حتى الآن أخفاقا سياسيا واقتصاديا، وتبدو الحاجة اليوم واضحة إلى صياغة نظام إقليمي عربي جديد يتناسب مع المتغيرات الدولية، والتحولات الإيديولوجية، والتحديات العديدة التي يتعرض لها الوطن العربي، وخاصة التحديات الاقتصادية الأساسية، والتي تتمثل في:-

- تحدي العولمة في ظل المتغيرات على الساحة الاقتصادية الدولية.
- تحدي التنمية عن طريق الإخفاقات التنموية في البلدان العربية عموما.

ولاشك أن المأزق الذي وصل إليه العمل العربي المشترك أدى وسيظل يؤدي الدور الحاسم في تفعيل إرادة المواجهة لهذه التحديات وتتضمن تحديا سياسيا اقتصاديا مهما هو (الشرق أوسطية) (المتوسطية)، والتي تهدف في النهاية إلى إلغاء الهوية العربية، وزرع إسرائيل في نسيج المنطقة، وتأكيد هيمنة (المشروع الصهيوني) المدعوم من الغرب عموما[6] ومن الولايات المتحدة على وجه الخصوص، وسنأتي على شرح النظام الشرق أوسطي، وتحليله في المحور الثالث من هذا البحث شكل مفصل[7].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف تم تطويع الاقتصاد في خدمة المشروعات الصهيونية والمصلحة العليا للكيان الإسرائيلي؟

إن الصهيونية ومنذ نشأت كيانها المجتزأ على أرض فلسطين سعت إلى وضع ركائز لتنفيذ مشروعها، إلاحتلالي، وحماية هذا المشروع، وكان من بين أهم هذه الركائز هو عمل قادة الاحتلال على تطوير الوضع الاقتصادي وتأمين الرفاه الاجتماعي لكي تحقق بذلك عامل جذب للمهاجرين اليهود الجدد، والدلالة على ذلك نرى أنها بعد حرب ، لم تقم إسرائيل بضم الضفة الغربية فورا إلى إسرائيل كما فعلت في القدس، وذلك بسبب الوضع السكاني، فضم الأراضي بسكانها الفلسطينيين في ذلك الوقت كان سيقود إسرائيل إلى فقدان طابعها اليهودي ولذلك بدأت على الفور في تفعيل (الصهيونية الاقتصادية) بهدف إحداث تغيير لصالح اليهود وقد تسارعت عملية تهويد الأراضي الفلسطينية مع توقف المقاومة العربية أولا مع توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وثانيا مع توقيع اتفاقية أوسلو بين (منظمة التحرير وإسرائيل)[8]

وهناك خطأ في النظرية القائلة بأن تطبيع العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وإسرائيل سيعود بفوائد اقتصادية على الطرفين، على افتراض ضمني مفاده أن الأضرار الاقتصادية الهائلة التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية المشروع الصهيوني في الربع الأخير من القرن الماضي وحتى الآن كانت بسبب أوضاع الصراع بين الفلسطينيين واليهود في البداية ثم بين العرب وإسرائيل بعد ذلك، وانه متى توقف هذا الصراع فإن الأضرار الاقتصادية ستتوقف ليحل محلها وبشكل تدريجي فوائد كبيرة للطرفين وهذا ليس صحيح لان الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني طوال القرن الماضي كانت نتيجة الصراع بينه وبين الحركة الصهيونية في البداية، ثم بينه وبين إسرائيل لكن الواقع حصل على العكس من ذلك إذ أن الصراع نشأ وتطور نتيجة حتمية للأضرار

---

[5] – سمير أمين، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ( )((– (.

[6] – منير الحمش، مصدر سبق ذكره، ص (.

[7] – بحوث الندوة الفكرية، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، – .

[8] – سمير أمين، جيو سياسية الامبريالية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ( ) – .

الاقتصادية التي ألحقها المشروع الصهيوني بالاقتصاد الفلسطيني وعلى وجه الخصوص عمليات الاستيطان الصهيوني التي ألحقت الأضرار الاقتصادية وقادت للمقاومة العربية وللصراع.

وهناك عاملان أساسيان وجوهريان يؤثران في العلاقة الاقتصادية بين العالم العربي وإسرائيل بشكل عام، وهما:

العامل الأول: هوان الاقتصاد الإسرائيلي من ناحية نسبية اقتصاد كبير وصناعي متقدم تكنولوجيا أما الاقتصاد العربي المجاور، فهو فقير غير صناعي، ومتأخر تكنولوجيا ومن المعروف في النظرية الاقتصادية، إن الديناميات بين العلاقة للأقتصادين المتجاورين تخضع لتأثير قوتين تعملان باتجاهين متعاكسين، الأولى/ (ايجابية) تعمل على دفع عملية التنمية في الاقتصاد الصغير وتسمى قوة أو تأثير الانتشار، والأخرى/ (سلبية) تعمل بالاتجاه المعاكس أي تشويه عملية نمو الاقتصاد الصغير وتجعله اقتصادا مشوها وتابعا للاقتصاد الكبير وتسمى هذه قوة أو تأثير الاستقطاب[9].

العامل الآخر: هو أن إسرائيل ليست بلدا عاديا يخضع اقتصاده للمعايير الاقتصادية العادية، انه بلد ملتزم بأيديولوجية تعطي أولوية للتوسع الاستيطاني، إذ يعد نفسه ليس بلدا لمواطنيه، ولكن لكل يهود العالم، ولكل يهودي في العالم حق الهجرة إلى إسرائيل وهذه الأولوية تفرض على إسرائيل إبقاء المناطق المحيطة بها مناطق صالحة للاستيطان الاستعماري، وفي هذا الإطار النظري نستطيع أن نحدد ماهية الصهيونية الاقتصادية على أنها مجموعة الأدوات والوسائل التي استخدمتها الحركة الصهيونية طوال تاريخها من اجل ضمان ترجيح قوى الاستقطاب على قوى الانتشار في العلاقات الاقتصادية مع الاقتصاد العربي المجاور. وهذا يعني: أن تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل يعني تخصيص الاقتصاد العربي الفلسطيني والأردني بنشاطات اقتصادية ليس لها مستقبل في النمو، في حين يتخصص الاقتصاد الإسرائيلي بالصناعات ذات إمكانية النمو العالية، أي بمعنى (مستقبل التبادل التجاري هو أن تستورد فلسطين والأردن السلع الصناعية من إسرائيل، وتقوم بتصدير سلع، ومواد خام، وسلع صناعية بسيطة) ، وذلك لان الاقتصاد الإسرائيلي لن يسمح للاقتصاد العربي إلا أن يكون تابعا، فالاقتصاد الإسرائيلي يعادل تسعة أضعاف حجم الاقتصاد الفلسطيني والأردني مجتمعين، ناهيك عن الصادرات الإسرائيلية التي تعادل أكثر من عشرة أضعاف ما يصدره الاقتصاد الفلسطيني والأردني معا.

كما أن إسرائيل تسعى خاصة مع البلدان العربية التي لم توقع على معاهدة سلام إقامة أي نوع من العلاقات يمهد في المستقبل لإقامة علاقات اقتصادية تدعم الوجود السياسي وتعززه، فقد استطاعت إسرائيل وبمساعدة الولايات المتحدة أن تحقق اختراقات على مستوى المنطقة عبر المسار المتعدد الأطراف للتعاون الإقليمي .

ثانيا:- قياس القدرة العسكرية: يمكن قياس القدرة العسكرية عن طريق عدة عناصر فرعية، وبعض المؤشرات الدالة عليها، وعدد هذه العناصر هي ثمانية[10]:

- القاعدة الصناعية العسكرية.
- القدرة النووية والكيماوية.
- حجم القوات المسلحة.
- الكفاءة التنظيمية.
- حجم ونوعية الأسلحة التقليدية.
- حجم الإنفاق العسكري العام ونصيب الجندي منه.
- نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة القوات الفعلية إلى السكان.

وعن طريق وزن عناصر القدرة العسكرية على وفق ما تم عرضه يمكن القول: إسرائيل تحتل المركز الأول في وزن عناصر القدرة العسكرية مقارنة بالدول العربية وهو ليس مجرد مصادفة، بل هو نتاج مخطط مستمر بين إسرائيل والولايات المتحدة تضمن فيه الأخيرة استمرار هذا التفوق العسكري المطلق لإسرائيل على جميع البلدان العربية، بل أن البحث في درجة التحديث العسكري الإسرائيلي جزء من عناصر الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية القائمة على[11]:

: . المحافظة على التفوق العسكري العددي على جميع الدول العربية منفردة قدر الإمكان.

. . المحافظة على التفوق العسكري النوعي على أي تحالف عربي محتمل.

---

[9] – .سلمان أبو ستة، إسرائيل خطتها المستقبلية للدولة والمجتمع (المجلد الأول، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، – .

[10] – مجدي حماد، نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .

[11] – .سلمان أبو ستة، إسرائيل ، المجلد الخامس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، – .

[12] – جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص .

[13] – زياد جمال، جذور الشرق أوسطية في الفكر السياسي الصهيوني مجلة صامد الاقتصادي، العدد ( )، الأردن، أيلول/ .

. مد القوة بحيث تغطي المنطقة من الخليج شرقا إلى مضيق صقلية غربا، ومن شمال البحر المتوسط إلى خليج عدن جنوبا.

. . الرد الجسيم على أي تحد عسكري.

. . الاحتفاظ بالرادع الاستراتيجي الذاتي.

. . إنشاء نظام دفاعي إقليمي داخلي شامل بري جوي بحري صاروخي.

. . تفريغ المناطق المجاورة من السكان.

. . إقامة تعاون عسكري مع الدول التي لإسرائيل مصالح لديها.

. . إقامة مناطق منزوعة السلاح حولها.

. التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعن طريق متابعة البيانات لعام ، تبرعت إسرائيل بأربع شركات كبرى لبيع الأسلحة من بين ( ) شركة أكثر مبيعا في العالم، وبلغت جملة مبيعاتها في العام (.) مليار دولار، ونسبية (.) في المائة من حجم المبيعات العالمية، وزادت مبيعاتها ( ) في المائة في المدة ما بين العامي – ، كما تشير إلى إن إسرائيل تمتلك قدرات نووية بلغت نحو ( ) سلاح نووي مختلف الأنواع، وصواريخ نووية عابرة، وطائرات حديثة قادرة على إطلاق الأسلحة النووية، وإجمالا، فإن لديها ترسانة أسلحة نووية غير إستراتيجية، وتمتلك قواذف وصواريخ بالستية من طراز (لانس، واريحا) نحو) قاذفة، وكذا النظام الصاروخي (– AROW) [14].

وقد وظفت إسرائيل أحداث /أيلول/ ، للتأكيد على تفوقها العسكري كميا ونوعيا على الأقطار العربية، وباقي دول منطقة الشرق الأوسط، والذي تجسد في عدة مؤشرات، وهي:

إطلاق إسرائيل قمرها التجسسي (//)، وبمساعدة أمريكية نهاية آيار/ ، ليحل محل القمر (أوفيك/ ()) الذي أطلق في العام)) ، وتوقف عن العمل واحترق في الفضاء.

- دعم التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بما يضمن التفوق في ميزان القوى لمصلحتها باستمرار، وهو الأمر الذي يعني: التعاون العسكري، وإجراء التدريبات والمناورات المشتركة، ويصل إلى إسرائيل باستمرار احدث منظومات التسليح في كل من فروع الأسلحة، وحدوث طفرة نوعية غير مسبوقة في الترسانة العسكرية التقليدية كميا ونوعيا يضمن لها التفوق التقني إلى أبعد مدى على المستوى الإقليمي.
- الاحتفاظ بورقة الردع النووي، وبحماية أمريكية، وضمانات أمريكية لاستمرار إمتلاك إسرائيل السلاح النووي إلى جانب تحالف إسرائيل الاستراتيجي الدائم مع الولايات المتحدة، فإنها تتحالف أيضا مع الهند والصين وأوربا، مثلا تستقبل إسرائيل غواصات (الدولفين) الألمانية نتيجة لتلك التحالفات المختلفة، ومن ثم يتأكد أن القوة العسكرية لإسرائيل متميزة على أقرانها من الدول العربية وتتفوق عليهم ما يجعلها قادرة على شن الحروب وتحمل تبعاتها [15].

وبالمقابل وعلى الجانب العسكري العربي، نرى أن العلاقة العسكرية العربية لم يتم مأسستها حتى الآن، وإنها تفتقد لآليات في الواقع العسكري العربي، ومنها:

- افتقاد آلية للحوار العسكري العربي، فليس هناك مؤتمرات تتناول قضايا الأمن، مثلك مؤتمرات (هيرتسيليا) بإسرائيل أو مؤتمرات ميونيخ للسياسات والتي تعقد بشكل دوري.
- افتقاد آلية للتدريب العربي المشترك، وعدم وجود تدريبات عسكرية كافية، اللهم إلا التدريبات المشتركة بين مصر والسعودية.
- افتقاد آلية لدعم التكنولوجيا العسكرية العربية، إذ نلاحظ أن هناك جهود عربية متفرقة وغير مشتركة، ويدخل في هذا المضمار افتقاد آلية التكنولوجيا النووية العربية، سواء الحربية أو السلمية.
- إفقاد آلية عربية للصناعات الحربية المشتركة .
- افتقاد نظرة عسكرية عربية موحدة تجاه جغرافيا المنطقة.

والسؤال الذي نطرحه هنا، هل هنالك قيادة سياسية عربية موحدة قادرة على تطوير عقيدة عسكرية مشتركة؟

إن الإشكالية الكبرى التي تعانيها القيادات العسكرية العربية هي وجود بيروقراطيات عسكرية عربية وجود اسمي أو شكلي لا يتمتع بأي قدر من الفعالية بسبب (الفيتو) الأمريكي، الأمر الذي جعل تلك البيروقراطيات أكثر ارتباطا بالخارج من الداخل مما لا شك

---

[14] – .سلمان أبو ستة، إسرائيل ، المجلد الرابع، ص – .

[15] – ترجمة حسان البستاني، سطور إسرائيل في الولايات المتحدة، الدار العربية للعلوم /ناشرون، بيروت، .

[16] – طلعت أحمد مسلم، الإمكانات العسكرية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ( ) – .

فيه ن الوجود والتدخل الأجنبي لهما اثر في التعاون العسكري العربي، إذ أن هذا الوجود ينشئ أجهزة للتنسيق والتعاون تتعارض وتتناقض مع أجهزة التنسيق والتعاون بين قوات الدول العربية، فضلا عن أنها تعمل على تعطيل بين الدول العربية، كما أن هذا الوجود الأجنبي غالبا ما يكون موجها ضد دول عربية بعينها، الأمر الذي يحول بين الدول العربية، والتعاون بينها عموما، وبخاصة تلك الدول التي يفرض الوجود العسكري الأجنبي حصارا حولها ، إذن ما المطلوب من الدول العربية ؟

ومن اجل نجاح التنسيق والتعاون بين الجيوش العربية لتحقيق أهداف قومية، وخاصة في مواجهة مع إسرائيل، ينبغي أولا ضرورة التقارب عسكريا مع الدول غير المرتبطة بإسرائيل والولايات المتحدة، بمعنى ضرورة الدخول العربي في تحالفات دولية غير أمريكية، ثانيا/إعادة بناء الإدراك العربي الجمعي، ونشر الوعي بمكانة القضية الفلسطينية لدى الأحزاب والنقابات، ثالثا/وضع إستراتيجية لبناء البعد الشعبي العربي، وإيجاد عقيدة عسكرية عربية موحدة، وعند متابعة تاريخ المنطقة العربية الذي شهد مواجهات عسكرية فاشلة مع إسرائيل، وبسبب فشلها في المقام الأول ليس المساندة الأمريكية للمشروع الصهيوني فقط، وإنما بسبب نية توظيف المواجهة أكثر من استخدام المواجهة لإغراض ترتيب أوضاع القوة، والتسويات في المنطقة العربية، ودراسة هذا الجانب يدعوا إلى الافتراض الذي يحتاج إلى دراسة أوسع وهو انه لم يحدث في التاريخ المعاصر أن ظهر زعيم قادر على إدراك حدود الوظيفة السياسية للقوة العسكرية فخلط بين الغوغائية والسياسة وبين التهريج والتورط العسكري غير المحسوب، ونلاحظ خلال الأعوام الخمسين الماضية ان كل الزعامات العربية التي ناهضت إسرائيل كانت زعامات جماهيرية لا علاقة لها طبعا بالديمقراطية والكفاءة، واعتمدت على الخطاب القومي المحرك للشارع العربي دون أن يكون لديها خطة ذهنية لأثر تنامي زعامتها في مجرى الصراع /...

ثالثا:- قياس القدرة الاتصالية: يمكن قياس القدرة الاتصالية عن طريق سبعة عناصر فرعية هي :

:- نسبة عدد الحاسبات الآلية للسكان.

- نسبة عدد الهواتف إلى السكان.
- نسبة مستخدمو شبكة الانترنت إلى السكان.
- مدى امتلاك الدولة أقمارا صناعية.
- نسبة عدد أجهزة التلفاز إلى عدد السكان.
- نسبة عدد أجهزة الراديو إلى عدد السكان.
- نسبة عدد التليفونات المحمولة إلى عدد السكان.

وعن طريق وزن عناصر القدرة الاتصالية على وفق ما تم عرضه يمكن استخلاص أن إسرائيل احتلت المركز الأول مقارنة بالدول العربية، ونتذكر تصاعد مؤشرات تفوق إسرائيل على العرب نسبة إلى عدد السكان، إذ هناك نحو عشر مرات في الأفراد العلميين، وأكثر من ثلاثين مرة في الإنفاق على البحث والتطوير، وأكثر من خمسين مرة في وصلات الانترنت، وأكثر من سبعين مرة في النشر العلمي وقرابة ألف مرة في براءات الاختراع، وهذه كلها مؤشرات كمية متتالية التقارب من الناتج التقاني، الأمر الذي يوحي بأن الفارق النوعي في الناتج التقاني بين العرب وإسرائيل اكبر بكثير من أعلى الفوارق التي توصلنا إليها كميا .

وتتمتع إسرائيل بمركز متميز في علم الحاسبات والبرامجيات وبخاصة في مجالات الضغط، والترميز السري، وتأمين الشبكات (للسماح فقط لمن يحق لهم استعمالها) وتنظيم المرور فيها، والاتصالات المركبة عن طريقها، وهناك مواقع مهمة عدة عن العلم، والتقانة في إسرائيل في شبكة الانترنت، أما عن الاتصالات فقد صدرت شركة (تاديران Tadiran) للإلكترونيات أول معدات اتصالات (قافزة التردد) Frequency- Hopping في العام ، وأطلقت إسرائيل أول قمر صناعي للاتصالات في العام) يغطي الشرق الأوسط، ووسط أوربا، إلى جانب ذلك هناك الشركات الغربية المهمة في التقانة والعاملة في إسرائيل مثل: شركة (موتورلا- إسرائيل) كأول فرع أجنبي للشركة في العام)، وقامت شركة (مايكروسوفت إسرائيل) في العام ، وشركة بيوسنس (Biosens) إسرائيل- أمريكية في العام ، وغيرها من الشركات والمجالات التي توضح الإخفاق في التنمية البشرية والتقانية على الجانب العربي مقارنة بالانجاز الإسرائيلي.

رابعا: قياس القدرة الحيوية (الخصائص البشرية والوجود الإقليمي)

يمكن قياس القدرة الحيوية عن طريق العناصر الآتية:

[1717] – **بحوث الندوة الفكرية التحديات الشرق الأوسطية، مصدر سبق ذكره، ص .**

[18] – **طلعت احمد مسلم، مصدر سبق ذكره، ص .**

[19] – **.جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص .**

[20] – **أنطوان زحلان، الطبيعة الشاملة للتحدي التقاني، مجلة المستقبل العربي، العدد( )،أيلول،)-).**

[21] – **نادر فرجاني، الإمكانات البشرية والتقانية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد( ) - .**

- المستوى التعليمي.
- المستوى الصحي.
- نسبة المشاركة في العمل.
- درجة التكامل الثقافي والقومي.
- حجم خدمات الدولة للسكان.
- حجم السكان.
- كثافة السكان في الكيلومتر المربع.

وبوزن هذه العناصر يتضح: أن إسرائيل تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي الأقصى الممكن، وذلك إزاء الطاقات الكامنة لرأس المال، والمواد البشرية، والأرض الموجودة فيها من اجل ضمان الاستقلال والاستقرار الاقتصادي، كما تسعى إلى التركيز في الصناعات الغنية بالعلوم في تركيبة النشاط المتشعب في المرافق الاقتصادية، وأيضا التركيز في الخدمات الإنتاجية، وفي الأبحاث والتطوير، فضلا عن ذلك يضع على رأس اهتماماته قيمة (جودة الحياة للجميع)، وهو يركز على قيم المساواة بين المجموعات السكانية المختلفة.

وبصورة عامة يشتهر العلماء اليهود بالتلاحم العضوي مع البنية المؤسسية للعلم والتقانة في إسرائيل حين يبقون خارجها، وكذلك بتأسيس كثير من مبرزيهم لمؤسسات راقية في إسرائيل، أو استقرارهم فيها ، إما البلدان العربية تعاني الإشكاليات الثقافية الكبرى وهي في حد ذاتها معضلات أمنية قومية، والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والحكومية إلى درجة كبيرة بطبيعة التكوين الثقافي للمجتمعات العربية، حيث نرى ضعف اهتمام السياسات العربية الرسمية بمجال البحث العلمي، والتراجع المتزايد لموقعه في سلم أولوياتها، الأمر الذي يشهد على عدم وعيها بدوره الحيوي، وقيمته الإستراتيجية في التنمية، والتقدم وحيازة أسباب الدفاع الشرعي عن الأمن الوطني والقومي هذا من جانب ومن جانب آخر معدل الإنفاق الهزيل على قطاع البحث العلمي وبرامجه، والذي لا يصل سنويا إلى رقم واحد بالمائة من الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يحدث خلل جوهري بين سوق العمل، وعملية التنمية من ناحية، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، ينعكس على ضعف إنتاجية العمالة، ووهن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في البلدان العربية .

وليس أكثر دلالة على ذلك من تفشي البطالة بين المتعلمين، وتدهور الأجور الحقيقية للغالبية العظمى منهم، ولهذا نرى: ثمة عشرات الآلاف من العلماء والخبراء العرب، فهي المهاجر الأمريكية والأوربية يعملون في قطاعات ومشروعات التنمية الاقتصادية والبشرية لدول أخرى (بعضها في حالة عداء، وصراع مع العرب)، وبذلك يضيع على البلاد العربية فرص الاستفادة منهم لأسباب مختلفة، وغير ذات معنى لأسباب سياسية (القمع، والاضطرار إلى اللجوء السياسي)، أو اقتصادية– اجتماعية (الهرب من شبح البطالة والتهميش)، أو مؤسسية تخطيطية (غياب بنى استقبال لتوظيف هذه الخبرات العلمية)، إذ تبديد الموارد العلمية للعرب، في المقابل نرى: أن إسرائيل تجتهد في البحث عن الخبرات العلمية اليهودية في جميع مواقع انتشارها في العالم [22]، وفي السعي إلى تهجيرها إلى فلسطين بكل جميع الإغراء المادي للاستفادة من ثروتها في برامج التنمية المدنية والعسكرية لديها، في هذا ما يكفي لبيان الفارق بين من يخطط للانتصار، ويعد له العدة، وبين من يخطط للهزيمة، حتى دون أن يدري....!

المحـور الثاني

العوامـل المعنويـة

تنقسم العوامل المعنوية إلى ثلاثة عناصر، وهي: القدرة السياسية، الإرادة القومية، والقدرة الدبلوماسية، وفيما يلي تناول كل عنصر من هذه العناصر:

أولا: قياس القدرة السياسية: يمكن قياس القدرة السياسية عن طريق عناصر فرعية عدة، وبعض المؤشرات الدالة عليها، وهي: [23]

:- مستوى الحريات العامة.
- الاستقرار السياسي، وغياب العنف.
- نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان.
- معدل كفاءة الحكومة.
- كفاءة البرلمان (التمثيل والمساءلة).

---

[22] – **المعايير الإسرائيلية في موضوعة (الفوارق النوعية) بين الإنسان اليهودي والإنسان العربي، مجلة الأرض، العدد الثالث،) /) /**) –) .

[23] – **.طلال يونس الجليلي وطارق محمد الطيب، تقرير التنمية البشرية الفلسطيني لعام ، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،** .

[24] – **مجدي حماد، نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،** .

[25] – **جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص** .

وفي ضوء تحليل ووزن عناصر القدرة السياسية نرى: أن إسرائيل تحتل المركز الأول في الوزن الإجمالي للقدرة السياسية، وفي عنصرين رئيسين خاصة في مستويات الحريات العامة، وكفاءة البرلمان من حيث المساءلة والتمثيل قياسا مع عنصر المشاركة السياسية، ويبدو إن عدم الاستقرار في إسرائيل يرجع إلى تركيبة النظام السياسي ذاته الذي يعتمد على فكرة الائتلاف السياسي من دون انفراد حزب واحد، أو انه يرجع إلى كونها دولة عسكرية محتلة لأرض عربية وبخاصة الأرض الفلسطينية ما يعرضها إلى المقاومة الشعب الفلسطيني التي تسهم، بدورها في خلق ظاهرة عدم الاستقرار . كما إن طبيعة الحكومة الإئتلافية باستمرار، وبدورها تؤدي إلى انخفاض كفاءة الحكومة الإسرائيلية .

وعلى أية حال، فإن وزن القدرة السياسية جعل من إسرائيل في المركز الأول نظرا إلى أنها تتسم بتوفر قواعد اللعبة الديمقراطية، وشفافية الانتخابات، ودورية انتقال السلطة، وعدم تغييب أية قوى سياسية، وقدرة النظام السياسي الإسرائيلي على خلق حالة التوافق العام بما يمكن من مواجهة التحديات الضخمة التي تواجهها إسرائيل في ظل محيط عربي لا يوفر الشرعية السياسية لها بمعنى انعدام القبول الجماهيري العربي لإسرائيل.

أما فيما يتعلق بالجانب العربي، فنرى: أن الديمقراطية في التاريخ السياسي العربي المعاصر خاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة، (وهي عقود الصدام العربي مع إسرائيل)، لم تكن موجودة، بل كان ينظر إليها: أنها عائق فعالة المواجهة القومية لذلك المشروع، وسبب في أضعاف الجبهة الداخلية فعالة التحدي الذي يفرض عليها، ولقد دفعت الأمة العربية غالبا ثمن العمل بهذه الفرضية الخاطئة طوال المرحلة الماضية من الصراع مع الدولة اليهودية، والتي كان لها الأثر البالغ في إضعاف الموقف العربي من الصراع مع العدو الصهيوني، وجرت حروب طاحنة وعبثية بين السلطة والمعارضة أنهكت الفريقين معا، واستفادت منها إسرائيل وخاصة منها (حروب السلطة القومية والمعارضة الاشتراكية الإسلامية) : وبذلك المعنى يمكن القول: أن يكون العدو خارجي كان العدو داخلي، معيدين ترتيب أولوياتهم وهنا اقصد العرب على نحو خاطئ الأمر الذي اضعف الجبهة الداخلية التي تميزت بالقمع السياسي وكبت الحريات العامة، هذا ما افقد ثقة الشعب فضلا عن إلى القهر والاضطهاد في عدالة القضية العربية وبهذا هم قدموا الصورة التي كانت تريدها (إسرائيل) عنهم في رأي العالم: (مجتمعات أُحادية وديكتاتورية، ومعادية للحرية، ولحقوق الإنسان، لتستثمرها هي ضدها محاولة تقديم نفسها كإنموذج للنظام السياسي الديمقراطي الوحيد في المنطقة).

ثانيا: قياس الإرادة القومية:

يمكن قياس عنصر الإرادة القومية عن طريق ثلاثة عناصر فرعية، وهي القيادة والأهداف والقاعدة العلمية، وتحتل إسرائيل المركز الأول في إجمالي وزن عناصر الارادة القومية إلا أنها تحتل المركز الاول في عنصرين فرعيين، وهما: وزن القيادة السياسية، ووزن القاعدة العلمية، في حين تحتل المركز الثاني في وزن الأهداف الإستراتيجية، والذي يتضمن ثلاثة عناصر فرعية:

- درجة الاعتماد على الذات.
- درجة الدولة في مجال التنمية البشرية والفساد على وفق التقارير الدولية.
- درجة الانكشاف والتبعية.

وفيما يتعلق بعناصر حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي: يمكن قياس وزن العناصر الفرعية لحجم القاعدة العلمية عن طريق:

:- نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي.

- نسبة الصادرات مرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع.
- إجمالي الإعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي.
- عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان.

وهنا تحتل إسرائيل المركز الأول إجمالا، وقد احتلت المركز في عنصرين (نسبة الصادرات مرتفعة التقانة ، وإجمالي عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان قياسا بالجانب العربي، والذي يمتلك شواهد عدة على تدهور الكفاءة الداخلية للتعليم، كما أن أفضل المقاييس للأنفاق على التعليم هو نصيب الفرد في سن التعليم، وتبني مصادر التسعينات أن نصيب الفرد في البلدان العربية هو نحو : (دولار تتفاوت بين (في البلدان العربية التعليمية واقل من : (في الباقي) مقابل قرابة دولار في حالة إسرائيل و دولار في حالة البلدان المصنعة، وينخفض إنفاق الدول العربية على البحث والتطوير لإغراض المدنية في

---

[26] – .منار مضر الشاوي، الصراع الحكومي والحزبي في إسرائيل هشاشة وانقسام سياسي، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد الثالث، تشرين الأول/ : (..

[27] – مجدي حماد ، مصدر سبق ذكره، ص .

عام – إلى اقل من عشر نصيبهم من سكان العالم، أما إسرائيل فيرتفع نصيبها إلى أكثر من ثلاثة أمثال نصيبها من سكان العالم .

ثالثا: قياس القدرة الدبلوماسية:

أمكن قياس عنصر القدرة الدبلوماسية عن طريق عنصرين فرعيين:

- حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (تمثيل خارجي).
- حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (تمثيل داخلي).

وقد خلص قياس وزن هذا العنصر إلى: أن إسرائيل تحتل المركز الرابع مقارنة بالدول العربية، وتأتي مصر في المركز الأول، حيث لديها ( ) سفارة، ومفوضية، وقنصلية في الخارج، ثم تأتي لبنان في المركز الثاني، حيث لديها ( ) سفارة، وقنصلية، ومفوضية، ثم تأتي السعودية في المركز الثالث، حيث لديها ( ) بعثة دبلوماسية وقنصلية في الخارج، وتحتل إسرائيل المركز الرابع، حيث لديها ( ) بعثة دبلوماسية وقنصلية في الخارج، ثم تأتي سوريا في المركز الخامس، حيث لديها) بعثة دبلوماسية وقنصلية في الخارج، ثم يحتل الأردن المركز السادس والأخير، حيث لديه ( ) بعثة دبلوماسية في الخارج.

وفيما يتعلق بوزن عنصر التمثيل الأجنبي لدى الدولة (التمثيل الداخلي) يتضح: أن إسرائيل أيضا تحتل المركز الثالث حيث يبلغ عدد البعثات الأجنبية والدبلوماسية والقنصلية، (:)، منها: (:) بعثة دبلوماسية، و( ) قنصلية داخل إسرائيل [28].

مما تقدم يمكن القول: بوزن العناصر الرئيسة للعوامل المعنوية، أي القدرة السياسية، والإرادة القومية، والقدرة الدبلوماسية وعناصرها الفرعية من ذلك يتضح أن إسرائيل تحتل المركز الأول حيث احتلت المركز الأول أيضا في عنصرين من ثلاثة: القدرة السياسية، والإرادة القومية، وهي عناصر تستطيع إسرائيل التحكم فيها وإدارتها على وفق رؤيتها المستقلة، في حين حظيت في المركز الرابع في عنصر القدرة الدبلوماسية، وهو عنصر يمثل نقطة ضعف لدى إسرائيل على الرغم من التأييد الواسع غير المحدو من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، عموما لها، إلا أن تبادل العلاقات الدبلوماسية معها يلقي رفضا من نحو (:)) ي المائة من عدد دول العالم البالغة في نهاية العام ( ) دولة وهي أعضاء الأمم المتحدة وان العوامل المعنوية هي عوامل حاسمة في تعظيم العوامل المادية أو هدر الموارد القومية للدولة، فهي النقطة الفاصلة. أما في تصعيد قيمة العوامل المادية أو إهدارها، وان التحليل الكلي للوزن الإجمالي لقوة الدول الست الأطراف في الصراع العربي– الإسرائيلي، وهي محل الدراسة، وهنا يمكن الإشارة إلى تفوق غير مسبوق لإسرائيل مقارنة بالدول الخمس الأخرى كل على جانب، بل أن الوزن الإجمالي لقوة إسرائيل يعادل تقريبا وزن كل من قوة مصر وسوريا مجتمعين وهما القوتان الرئيستان في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي بشكل مباشر، وفي حال مقارنة ذلك بمحاولة القياس عند قيام حرب ، وعند قيام حرب ، لم تكن هناك فجوة قوة بهذا القدر، بل أن التنسيق السوري المصري على الأقل، وتجميع وزن كل منهما معا مقارنة بإسرائيل، كان يعادل ضعف وزن قوة إسرائيل في العام ، وثلاثة أمثال في العام ، كانت تحتل المركز الأول قبل بدء حرب ، وأيضا قبل حرب ، وقد تفسر هذه النتائج حالتي: الحرب والسلم في الصراع العربي– الإسرائيلي ففي وقت الحرب تستعد الدول العربية الأطراف على الأقل في هذا الصراع لاحتمال مواجهة عسكرية، ويتم تعبئة الموارد واستنفاذ القوى على عكس حالة السلام التي تشهد استرخاء يبدو انه تام، والدلالة على ذلك (فجوة القوة بين إسرائيل، وكل من الدول العربية الخمس الأخرى لمصلحتها).

وقد جاء احتلال إسرائيل المركز الأول في الوزن الإجمالي لقياس القوة نتيجة لتفوقها، واحتلالها المركز الأول في مجموع أوزان العوامل المادية الأربعة، وكذلك احتلالها المركز الأول في مجموع أوزان العوامل المعنوية، فلو كانت إسرائيل قد تفوقت في العوامل المادية مثلا من دون تفوق في العوامل المعنوية لتراجع إجمالي وزن قوتها أو قد تتجاوزها دول أخرى من بين دول الدراسة.

إذن في الختام نقول: أن الإمكانات الكامنة التي لو أحسن تعبئتها، ومعالجة النقص، والإخفاقات، وخاصة العوامل المعنوية التي ترفع من قيمة الموارد أو العوامل المادية، لأمكن تحسين مواقع الدول محل الدراسة، وزيادة وزنها.

المحور الثالث

رؤية مستقبلية للصراع العربي –الإسرائيلي

عند الحديث عن النظام الاقليمي العربي، والنظام الشرق أوسطي في ظل الترابط أو التداخل مع النظام الدولي السائد، نرى أن سيادة النظام الدولي الهرمي الذي تهيمن عليه دولة كبرى هي، بمثابة القطب الأوحد والذي تأكد عقب أحداث /أيلول/ / على الرغم من أن إرهاصاته بدت في المرحلة الانتقالية خلال التسعينات عن القرن العشرين وقد أدى دورا كبيرا للتأثير في شكل هذين

---

[28] – نادر فرجاني، مصدر سبق ذكره، ص – .

[29] – جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص .

النظامين: العربي والشرق أوسطي، ومن أهم التأشيرات في هذا الصدد هو تراجع النظام العربي وتقدم النظام الشرق أوسطي، فالولايات المتحدة بعدها القطب الأوحد كانت ومازالت تحول دون بلورة نظام إقليمي عربي نظرا إلى وجود إسرائيل في هذه المنطقة.

ولذا نرى: أن سياسة الانفتاح على النظام الشرق أوسطي الجديد المفروض على المنطقة عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يواجه بسياسة الرفض التي لا تقدم ولا تؤخر في سياق فرض المشروع على المنطقة عالميا، وإنما يجب أن تستند إلى فرض الصياغات العربية منهجيا على النظام الجديد بحيث يصبح المشروع شكليا إسرائيليا (نتيجة سياسة القطب الواحد المفروضة على المنطقة من قبل أمريكا)، وجوهريا عربيا يحقق الطموحات العربية ريثما يستعيد الوطن العربي بمكانته في النظام الدولي الجديد [30].

وسوف نستعرض أهم المرتكزات في النظام الشرق أوسطي الجديد

أولا: إشاعة الديمقراطية إقليميا، واحترام حقوق الإنسان كفيلة بمنع الحروب والصراعات حيث تعاني اغلب البلدان العربية غياب الديمقراطية، وان اغلب أنظمتها شمولية (قمعية)، والإنسان العربي يقع تحت هذا الظلم، وانتهاك حقوق الإنسان منذ إنشاء الدول (الوطنية) بعد الحقبة العثمانية، والقمع، والاضطهاد للشعوب العربية، وان الإنسان العربي مهمشا من قبل الأنظمة العربية، فلم يأخذ رأيه لا في الحرب، ولا في السلام، وتتصرف الانظمة العربية في العموم ليس بوحي ذاتها وأنظمتها الشمولية فحسب، وإنما تتلقى معظمها أوامر خارجية لإبقاء الوضع كما هو عليه لاستمرار السيطرة والهيمنة خاصة على منابع البترول، والمنطقة بشكل عام، والشواهد، والقرائن تشير إلى إن بقاء اغلب الأنظمة العربية في الحكم مرهونا بتنفيذ سياسات الدول العظمى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية [31].

إذا تقوم الأنظمة العربية هنا بالتهميش المنظم للمواطن العربي، الأمر الذي دفع قطاعات واسعة من الشعوب العربية إلى الانفكاك عن مؤسسات الأنظمة العربية، أو الهجرة أو اللامبالاة لما يحدث، أما القطاع الذي حاول أن يحتج أو يمارس ضغوطا على الأنظمة العربية، فكان مصيره أما الإعدام، وأما السجن.

ولم يقتصر سجل أنظمة الحكم العربية على ذاك التهميش، وإنما انتهاك لحقوق الإنسان في العالم وأصبح المواطن العربي منتهك الكرامة، فضلا عن أن كثيرا من القادة العرب تولدت لديهم استهانة بجماهير أوطانهم، لذلك فشلت اغلب النظم في تحقيق العدالة الاجتماعية، بسبب غياب الديمقراطية، والديمقراطية (ليست هي نظام الشرعي الوحيد للحكم، فإذا حددت الديمقراطية نفسها لتحقيق أغراض سياسية فحسب فهي ديمقراطية الأقلية إذ لابد إن تكون الديمقراطية وسيلة، وليست غاية سياسية تعمل مع غيرها من الوسائل الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق حياة أفضل للأغلبية والمقياس الحقيقي للديمقراطية يكون بالقدرة على دفع مجموعات اجتماعية في جسم الحياة السياسية) [32].

وان النظام (الشرق أوسطي الجديد) الذي طرحته إسرائيل يتناول مسألة الديمقراطية في المنطقة بشكل محاكاة (أو تناغم) مع مطالبه الشعبية في الوطن العربي، وتنطلق إسرائيل (من وجهة نظرها) في تلك الأطروحات على أنها دولة ديمقراطية في المنطقة، ولذا يتعين عليها أن تكون بؤرة لتشع المفاهيم الديمقراطية في الوطن العربي الذي تسوده الأنظمة غير الديمقراطية، والسؤال هنا هو: هل إسرائيل دولة ديمقراطية؟ وللإجابة نقول: إن إسرائيل بلد تغيب فيها الديمقراطية، إذ يعتمد نظامها على اشد أنواع الأنظمة تفرقه على أساس عنصري فهي تفرق في المعاملة بين العرب عموما وبين الإسرائيليين عموما أيضا، ثم تفرق بين المجتمع العربي بين عرب الخط الأخضر (عرب :)، وبين عرب شرق الخط الأخضر (عرب :) ثم تفرق في المجتمع الإسرائيلي بين اليهود من أصل غربي (الاشكناز) وبين غيرهم من اليهود الشرقيين، وبذلك فالحكم هناك للصفوة من الاشكناز.

ثانيا: التعاون الاقتصادي والتنمية للمشاريع المشتركة تحت إطار منظمة إقليمية:

تسعى إسرائيل عن طريق مشروعها الشرق أوسطي، أن تندمج في المنطقة وتفتح لها الأسواق العربية بعد أن ضاقت بها حدة التنافس في الأسواق الأوربية، وان الأسواق العربية لا تستقبل البضائع الإسرائيلية مباشرة وإنما يتوجب إعادة ترخيصها باسم دولة أخرى وعبر تلك الدولة يمكن أن تدخل السوق العربية ليس لان الحكومات العربية تقاطع إسرائيل فحسب بل أن الحكومات العربية تخشى شعوبها في حال تداول البضاعة الإسرائيلية مباشرة في الأسواق العربية ، وهذا لا يكلف إسرائيل بشكل كبير فحسب بل أن البضائع الأوربية المنافسة ستكون ارخص ثمنا، وتخشى أوساطا سياسية واقتصادية من غزو إسرائيل للأسواق العربية وسيطرة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد العربي في حال إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل خاصة أن آليات النمو الاقتصادي والتبادل

---

[30] – **محمد صلاح العطار، اطروحات الاكاديمية الصهيونية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ( ) /** – .

[31] – **البخاري جمانة، عن الفلسفة وعن الحرية في القرن الحادي والعشرين، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ( ) /** .

[32] – **عبد القادر بوعرفة، العرب وسؤال الحرية تتأملات في اوهام الوعي العربي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد( ) /** – .

[33] – **.ابراهيم سعد الدين وآخرون، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، مجلة صامد الاقتصادي، الأردن، العدد ( )، تموز/** – .

التجاري في الوطن العربي متخلفة قياسا بالنجاح الذي حققه الاقتصادي الإسرائيلي والمؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن الدخل القومي الإسرائيلي في العام –، إذ بلغ مليار دولار أمريكي، وبلغت نسبة النمو الاقتصادي فيه % للعام نفسه، وهو يساوي إجمالي الناتج القومي في كل من: مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، والسلطة الفلسطينية، إذ بلغ الاحتياطي من العملات الأجنبية في إسرائيل (:) مليار دولار، ويعتقد (شمعون بيريز): أن حجم الدولة أو تعداد سكانها لم يعد الآن ضروريا لتأكيد قوتها فالقوة في العصر الحديث تعتمد على عنصرين هما (الاقتصاد والتكنولوجيا) [34].

ثالثا: الأمن الإقليمي المشترك عبر إقامة نظام امني إقليمي تتبادل فيه الأطراف المعلومات الأمنية للحد من النشاطات الإرهابية في المنطقة ومواجهة الأصولية.

إن الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة والدول العربية من جهة أخرى حول مدلول الإرهاب مازال في أوجه فالولايات المتحدة وإسرائيل تعتقد ان أي نشاط موجه بفعل السلاح هو نشاط إرهابي وبغض النظر عن الهدف المعلن للجهة التي تمارسه أما إرهاب الدولة التي تمارسه الدولتان فله عشرات التفسيرات في قواميسهم الدبلوماسية والدول العربية ترى أن الفعل الموجهة بالسلاح أن كان من اجل حقوق مشروعة كحق تحرير الأراضي المحتلة، وحق تقرير المصير، والدفاع عن النفس فهو حقا مشروعا، ولذا أن المنظمات (الإرهابية) كما تدعي الولايات المتحدة وإسرائيل تضم المنظمات والدول التي تعادي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في العالم وبالضد من ذلك نرى أن تلك المنظمات قد تلقى مراعاة ودعم من الأنظمة العربية خاصة منا التي تناضل من اجل تحرير الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل على سبيل المثال: حزب الله اللبناني ومنظمتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين وغيرها [35].

رابعا: ملف نزع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

يعد ملف نزع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أحد الملفات الساخنة خاصة الأسلحة النووية منها والتي تطالب الدول العربية بضرورة تخلي إسرائيل عنها، بغية إيقاف الحالة المحمومة لتطوير وشراء السلاح في منطقة الشرق الأوسط في مدتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وبالرغم من أن النظام الشرق أوسطي يدعوا إلى نزع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية فانه لم يضع آليات عمل أو برنامج زمني محدد، وقد أكد وزير خارجية مصر آنذاك (عمرو موسى) في العام –) إن شروط بلاده للمساهمة في النظام الشرق أوسطي تمر عبر ثلاثة بوابات هي: (السلام الشامل ونزع السلاح النووي وقيام دولة فلسطينية) [36].

وأما التصورات الإسرائيلية لنزع السلاح فهي قائمة على:

: . يجب وقف تزويد كافة الدول العربية بالسلاح المتقدم نظرا إلى أنها متفوقة على إسرائيل في الأسلحة التقليدية.

. . فرض رقابة على أسلحة الصواريخ العربية ذات المدى المتوسط والطويل والقادرة على بلوغ أهداف إسرائيلية كمرحلة أولى قبل إزالتها تماما.

. . تجريد الدول العربية من الأسلحة الكيماوية.

. . تقليص حجم الجيوش العربية بنسبة عالية حتى تمحى اماكنياتها على مباغته إسرائيل في أي هجوم، وان إسرائيل يمكن أن تجاري الدول العربية في مجال واردات الأسلحة الحديثة وتخفيض الأسلحة التقليدية ولكنها لا تستطيع قبول أي تخفيض في ترسانتها النووية قبل تحقيق السلام فعليا وقيام النظام الشرق أوسطي الجديد ونظام الأمن الجماعي، واستقرار هذا النظام، ويعتقد (شمعون بيريز) ( ) للأمن العسكري وجهين: وجه دفاعي ووجه هجومي وكلاهما لم يعد يعتمد الآن على حجم الجيوش أو أسلحتهم التقليدية فالوجه الهجومي يعتمد على أسلحة الدمار الشامل (الصواريخ والأسلحة النووية)، أما الوجه الدفاعي فهو التحقق من إن المجال المحيط بالدولة لا تتجمع فيه أو تكون فيه أية أسلحة للدمار الشامل) .

خامسا: البنك المالي الإقليمي.

إن الأفكار المطروحة بشأن الشرق الأوسط وتحديدا منها المشاريع المشتركة، تحتاج إلى تمويل مالي ولذا، اقترح تشكيل بنك مالي إقليمي يعمل على تغطية النفقات المالية لتلك المشاريع، ويستمد البنك رأس ماله من عدة عناصر منها: مساهمات دول المنطقة

---

[34] – **زياد جفال، مصدر سبق ذكره، ص) ، وللمزيد ينظر تقرير التنمية البشرية لعام ، مصدر سبق ذكره، ص) .**

[35] – **مقابلة مع د. رمضان عبد الله شلح، مجلة باحث للدراسات، سوريا، العدد (.) ، ربيع)) .**

[36] – **ضياء خميس علي، اسرائيل والشرعية الامريكية في حق امتلاك السلاح النووي، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد الثالث، تشرين الاول/ / - / - / .**

[37] – **ترجمة حسان البستاني، سطوة اسرائيل في الولايات المتحدة، ترجمة حسان البستاني الدار العربية للعلوم/ ناشرون، بيروت،)) -) .**

والشركات العالمية ومؤسسات المال الدولية كبنك الدولي، ويحدد (شمعون بيريز) مصادر رأس المال والبنك من أموال سيتم جمعها من دول المنطقة نفسها).

ومما تقدم عرضه يمكن القول: أن الصراع العربي الإسرائيلي يتسم بـ انه يجري بين طرفين يختلفان في قابلية الخضوع لقياس التطور المستقبلي لهما، فإسرائيل تبدو أكثر انتماءا إلى بلدان العالم المتقدم، في حين يظل الطرف العربي يتسم بخصائص بلدان العالم الثالث أساسا : . كما أن مستقبل كل من الطرفين العربي الإسرائيلي، يتوقف إلى حد معين على تطورات الصراع مع الطرف الأخر، فكلاهما يؤثر في الآخر بصورة تبادلية، وأطراف الصراع هم العرب جميعا (الفلسطينيون، البلدان العربية المجاورة، ثم بقية بلدان الوطن العربي، أما النقطة الجوهرية للصراع هو أن إسرائيل سلبت ارض فلسطين وتسعى لتكريس وجودها ولكنها لا تواجه الفلسطينيين (فقط، وإنما تواجه العرب جميعا وتهدد بأطماعها الوطن العربي كله . إذا ماذا يترتب على العرب هنا؟.

يترتب على العرب حكومات وشعوب، وحركات وطنية، التزامات سياسية قومية السعي وراء كسب عروبة المسألة الفلسطينية مضمونا حقيقيا وصحيحا، والأمر يتعلق هنا ببناء استراتيجيات وتصورات جديدة، والقيام بممارسات سياسية مختلفة منها :

. . في باب الالتزامات ومراجعة خيارات الماضي يفرض عليهم أحداث قطيعة نهائية مع فكرة التضامن مع الشعب الفلسطيني، لان التضامن لا يعني غير أن الصراع هو صراع بين الفلسطينيين . وإسرائيل، وان موقع العرب فيه ليس أكثر من موقع المساند للأشقاء الفلسطينيين ولا تعود إسرائيل عدوا قوميا في هذا التعريف، بل دولة محتلة للضفة وقطاع غزة والقدس، خلافنا الوحيد معها عنوانه: الأرض المحتلة، ليست سياسة التضامن مع الشعب الفلسطيني هي المطلوبة من العرب بل المطلوب منهم – في المقام الأول بناء سياسة المواجهة لإسرائيل ولمشروعها الإقليمي، وهنا لا نعني بالضرورة المواجهة العسكرية بل المواجهة الشاملة التي تستعمل الجبهات والأدوات كافة: الاقتصادية و السياسية و الدبلوماسية و الإعلامية و الاجتماعية و الثقافية و العسكرية، أي السياسة التي تعبء كافة موارد القوة للعرب.

. . ما يفرض عليهم هو أن يعيدوا تفعيل سياسة المقاطعة الاقتصادية من الدرجات كافة بعدها ورقة ضغط إستراتيجية لا غنى عنها لعزل الكيان الصهيوني، ومنعه من أداء وظائفه الإقليمية ضد الوطن العربي، حيث إن إسرائيل لا تستطيع أن تعيش في ظل الخناق الاقتصادي المضروب عليها من المحيط العربي، وهي غير قادرة على التحرر منه باعتماد قدرتها لاقتصادية الذاتية ولا بالاستغناء عن المعونات الخارجية (الأمريكية– اليهودية العالمية)، وهي لا ترى سبيل امثل من التسوية والتطبيع لرفعه، وللتقدم نحو انجاز هدفها الاستراتيجي الأساس: هو الاختراق الاقتصادي للوطن العربي، وعلى ذلك أن اقل دور قومي تستطيع السياسات العربية القيام به اليوم هو إلغاء جميع إجراءات التطبيع مع إسرائيل وتجديد سياسة المقاطعة الاقتصادية الشاملة، وعلم أن الحرب الاقتصادية ضدها هي المتاحة اليوم، لا تقل فائدة ونجاعة عن الحرب العسكرية (شبه المستحيلة).

(. ما يفرض عليهم وقف عملية التفاوض الجارية على أسس مدريد، وما أعقبها والعودة إلى الحد الأدنى العربي المعبر عنه في قرارات القمم العربية (قبل مؤتمر مدريد) التمسك بكافة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وتفعيل اتفاقيات ومعاهدات (الدفاع المشترك) (السوق العربية المشتركة، والتعاون الاقتصادي، وإطلاق حملة دبلوماسية وإعلامية عالمية ضد سياسات التهويد والاستيطان، واستعمال ورقة النفط والودائع المالية العربية في البنوك الأجنبية للضغط على كل القوى المؤيدة (لإسرائيل)).

. . ما يفرض عليهم توسيع مجال الحريات العامة في البلاد العربية، وتمكين قوى المجتمع المدني من الاسهام في المعركة الوطنية والقومية ضد الخطر الصهيوني، ومن استنهاض الكتلة الشعبية ومشاركتها في المعركة المصيرية، وإذا كانت النظم العربية تخاف من الديمقراطية على وجودها واستقرارها وإنها تستطيع أن تعزز وجودها واستقرارها بالشرعية الديمقراطية فإن عليها أن تدرك أن تلك الديمقراطية هي ذخيرة إستراتيجية حية لا غنى عنها في مضمار المعركة الوطنية، ومن اجل تحقيق إجماع وطني وقويم حولها وحول أولويتها في برامج العمل، ذلك أن الشعب المضطهد والخائف لا قضية له، ولا يمكن أن يحارب أو أن يضحي.

. . يفوض عليهم كف يد التعسف والتضييق والحرمان عن اللاجئين من الشعب الفلسطيني في الأقطار العربية، والذي لم يتوقف عند حدود التعامل مع الفلسطينيين بأسلوب المصادرة المادية والقانونية لحقوقهم المدنية والسياسية وتشديد الرقابة الأمنية عليهم، وحرمانهم من حق حمل السلاح ضد عدوهم . وأخيرا يجب على العرب أن يعملوا بجد ويجعلوا من المواجهة الأخيرة بين المؤسسات العسكرية

---

[38] – حسان البستاني، مصدر سبق ذكره، ص) .

[39] – عبد الاله بلقزيز، الانفاق والافاق رؤية مستقبلية للصراع العربي الاسرائيلي، افريقيا الشرق، بيروت،)) .

[40] – علاء عبد الرزاق، نص الخطاب لجورج بوش بشأن العملية السلمية بين العرب واسرائيل، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد (()) – .

[41] – مقابلة مع رمضان عبد الله شلح، مصدر سبق ذكره، ص .

[42] – عبد الاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص .

والصهيونية ومقاتلي حزب الله في أثناء العدوان على لبنان في تموز من العام ، حافزا قبالهم ودرس حقيقي حيث أثبتت المقاومة اللبنانية فشل المؤسسة العسكرية الأمنية الصهيونية في تجسيد نظرية الأمن القومي للتجمع الاستيطاني، المرتكزة على نقل المعركة إلى العدو وحسمها بسرعة، وإبعاد (الجبهة الداخلية) عن الخطر ولم تتمكن غطرسة العدو الصهيو– امريكي من أدراك الفرق بين آليات وتفاعلات عمليات المقاومة واليات وتفاعلات العمليات العسكرية التقليدية فالقوة التدميرية وحدها غير قادرة على تحقيق النصر في حروب العصابات، ولم يدرك الصهاينة إن استخدام القوة الغاشمة في غير مواجهة الجيوش التقليدية يفقد هذه القوة وظيفتها الردعية فمهما بلغت القدرة التدميرية من شراسة تبقى عاجزة عن الوصول إلى أهدافها، ما دام أنها لا تستطيع (أكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا) بلغة العسكريين.

مما سبق ذكره نرى أن ما من شيء بقي لحفظ الكيان الصهيوني إلا استعادة القدرة على إخضاع الآخر بالقوة، وهذا لا يتم إلا عبر قدرة الردع التي يجسدها الجيش، عبر الاستخبارات القادرة على اختراق (العدو) وكذلك السيطرة النفسية عليه، وإقناعه باستحالة هزيمة المشروع الصهيوني القادر على (الانتصار) دائما، لكن نتائج الصراع الذي خاضته قوى المقاومة إبتداء من معركة الكرامة في العام ( ) وصولا إلى الانتصار المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله في العام ، اسقط هذه القدرة الأسطورة، فاهتزت ثقة المستعمرين اليهود بكيانهم، وبدأنا نسمع عن قيادات فاسدة أخلاقيا وإداريا ومسلكيا ومواليا، وعن مؤسسات عاجزة، ومؤسسة عسكرية مشكوك بقدرتها وكفاءتها، الأمر الذي ينذر بقرب سقوط (الجيش الصهيوني والمؤسسات الأمنية الأخرى) التي إذا سقطت ينهار المشروع العنصري برمته .

وبفعل المقاومة أحبطت خطط وتوجهات منظري المشروع الصهيو– أمريكي سواء في فلسطين، لبنان، العراق، وأعيق ما كانو يخططون له تجاه سوريا وإيران وفي محاولة منهم لإعادة الروح لهذه الخطط شرعوا بتنفيذ سلسلة من المشاريع تقوم كلها على إيقاع الفتنة بين مكونات العالم العربي الإسلامي، وألان نحن قبالة مخطط يهدف إلى إثارة الفتن المتحركة التي تأخذ الطابع الطائفي أحيانا (مهاجمة المسيحيين باسم متطرفين التي تأخذ الطابع المذهبي (شيعي/سني) أو الطابع القومي (عربي/) وتارة أخرى تجري وراء الحساسيات العشائرية أو الحزبية).

ولكن أصحاب البصيرة السوية، المخلصون لقضايا شعوبهم وأمتهم، وعبر انخراطهم بصدق في صراع الأمة مع المشروع الصهيوني، رأوا في إدامة المقاومة وتطويرها ممرا إجباريا لكل من يريد مصلحة الأمة وحق شعوبها في العيش الكريم، فيما الخيار الذي يتبناه البعض (خيار التسوية) لا يعدو كونه سرابا، لان الصهاينة لا يفهمون (التسوية) إلا ما يساعدهم على تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه بواسطة حروبهم المتتالية، وليقطفوا نتاج إجرامهم وإرهابهم ومجازرهم لإخضاع الطرف الأخر، وإذا سعى الصهاينة للتسوية وذلك من اجل زيادة الفرقة داخل العالم العربي والإسلامي لإنتاج صراعات جاهلية (مذهبية، واثنية، وعشائرية) تضعف مكونات الأمة، وتحويلها إلى قبائل وطوائف متناحرة يصبح الكيان الصهيوني فيها هو القاضي والحاكم، لكن أبناء الأمة العربية مستعدون لدرء هذا الخطر وبذل النفس ونختتم ذلك بكلمات الشهيد القائد عماد مغنية وهو من ابرز الذين أدركوا مبكرا أن (مستقبل الأمة يتحدد في فلسطين وان المقاومين هناك يشكلون رأس رمح مشروع الأمة الذي لابد من استكماله لتحرير فلسطين، وهو فرض عين على كل مسلم، وان هذا لن يحدث إلا إذا تكاملت جهود المخلصين الصادقين من أبناء الأمة العربية).

الخاتمة

الواقع يؤيد أن إسرائيل ظاهرة يهودية استعمارية، وان معركتها المصيرية الآن تكمن المحافظة على (يهوديتها) وتثبيت نفسها كدولة يهودية يدعمها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بدور مباشر في دعم وحماية إسرائيل.

وان إسرائيل كيان وظيفي، تم تأسيسه بشعارات وتعبئة دينية لتحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية في الصراع الحضاري الغربي ضد امتنا قد يختلف الدور من مرحلة إلى أخرى، ولكن من لحظة التأسيس يسعى الغرب من وراء دعم الحركة الصهيونية وتأسيس الكيان الصهيوني لتحقيق عدة أهداف مثل: رغبة أوربا في التخلص من اليهود وحل المشكلة اليهودية، السيطرة على المواقع الإستراتيجية لفلسطين بين القارات، خلق حاجز جغرافي بشري بين مصر وشمال أفريقيا من جهة، وامتدادها وعمقها العربي في شرق الجزيرة العربية وسوريا ولبنان والعراق، تكريس التجزئة والانقسام والحيلولة دون تحقيق وحدة الأمة تحقيق وحماية المصالح الغربية في المنطقة، ومازال الكيان يحافظ على دوره في تحقيق هذه الأهداف مع بعض التغييرات في الاستراتيجيات نتيجة التغير في النظام الدولي وتبديل موازين القوى، حيث يتفاعل مع عناصر الصراع العربي الصهيوني كما هائل من العناصر الإقليمية والدولية، والعربية والفلسطينية تنعكس تحولاتها على الصراع ومساراته، وان تاريخ المنطقة العربية والإسلامية هو تاريخ الصراع العربي– الصهيوني ومتغيراته.

---

[43] – **خير الدين حسيب، حول العدوات الاسرائيلي على غزة، مكاسب تكتيكية وفشل استراتيجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ( )، شباط)**--.

وان إسرائيل استطاعت عبر تحالفاتها الدولية والعربية والإسلامية في تحويل هزائمها إلى انتصارات وصادرت الانتصارات العربية وصنعت لنفسها صورة القوة الأسطورية.

وفي الحقيقة أن القوة العسكرية المهولة ووهم قوة الردع والتفوق الإسرائيلي كلها سقطت قبالة إرادة المقاومة العربية سواء في معركة الكرامة في الأردن في العام ، وفي حرب تشرين العام ، وفي محاولاتها تصفية المقاومة الفلسطينية في العرقوب جنوب لبنان، وصولا إلى الهزيمة في انسحابها غير المشروط من لبنان في العام وهزمت في حربها العالمية على المقاومة في عدوان تموز من العام ، كما هزمت في عدوانها الأخير على قطاع غزة في /./ .ثم نأتي على حقيقة أخرى وهي أن قوة الاقتصاد الإسرائيلي مفتعلة ووهمية ومصدرها حجم التوظيفات الأجنبية، وانفتاح الأسواق العالمية للمنتجات الإسرائيلية واستثنائها من الشروط والمواصفات فالاقتصاد الإسرائيلي يعتاش على المساعدات، وعندما اهتز الاستقرار بفعل الانتفاضة والمواجهات في لبنان تكشفت حقيقة الاقتصاد الإسرائيلي وعلى حاجته لمساعدات عاجلة بعشرات مليارات الدولارات سنويا ما أكد أن كلفتها زادت عـ .((تريليون دولار) تكابدتها أوربا وأمريكا وتطلب المزيد لتامين الاستمرار والديمومة وهي العيش هذه الأيام أزمة قد تؤدي إلى تخفيض الإنفاق العسكري على التأهيل والبناء بعد أن أعلنت واشنطن عجزها عن دفع مليون دولار كانت مقررة بسبب كلفة حرب العراق.

فضلا عن حقيقة أخرى هي أهم عناصر قوة إسرائيل التاريخية والتكتيكية التي صنعت منها أسطورة إعلامية وهمية كانت قوة أمريكا والدول الاستعمارية وسعيها لتقوية إسرائيل، وقد دخلت مرات عدة في الحروب مباشرة إلى جانبها وبوحدات عسكرية كما في حرب العام ، وحرب العام ، وغزو بيروت في العام – ، وحرب تموز في العام ، وحتى غزو أفغانستان والعراق في الحقيقة هي خطة تخدم المشروع الصهيوني.

وفي الوقت نفسه شكل تخلف العرب ومجانيتهم للاستراتيجيات الثورية في المواجهة وتخليهم عن المقاومة ومقولات الحرب الشعبية الطويلة الأمد احد أسباب وعناصر قوة إسرائيل الإستراتيجية، وبعد امتلاك إيران للتقانة النووية والعلمية والتصنيعية أصبحت منافسة لقدرة إسرائيل في التفوق التكنولوجي والنووي.

وفي الختام يمكن القول أن جميع عناصر قوة إسرائيل قد نفذت وفي طريقه للنضوب مما يعني تغيير في إستراتيجية نوعية في توازن القوى وفي مسيرة الصراع وتجلياته المستقبلية وشواهد ذلك أكثر من أن تحصى أو تعد وفي أولها طلب الحماية الدولية في لبنان، وعجزها عن عمل عسكري نوعي ضد غزة بعد عملية بشائر النصر التي أوقعت جريحا في معسكر إسرائيلي بفاعلية صواريخ الناصر والقدس فقد تذرع المجلس العسكري المصغر لتغطية العجز بحجة عدم فتح جبهتين في آن واحد، وهذا ما يدل على تزعزع قدرة الردع لدى إسرائيل وهي غير قادرة على شن حرب لأنها سوف تعرض جبهتها الداخلية للتدمير.